



وزارة العمل والتشغيل  
والضمان الاجتماعي - الجزائر



منظمة العمل العربية

## المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب

( الجزائر ، 15 - 17 نوفمبر / تشرين الثاني 2009 )

## دور المعونات البيئية العربية في دعم التشغيل وتنمية القوى العاملة ورفع الانتاجية

### أولاً: تحديات مواجهة مشكلة البطالة في الدول العربية

تعتبر البطالة ونقص التشغيل من أهم واعقد المشاكل التي تواجه اقتصادات المنطقة العربية في العقود الأخيرة ولعقود أخرى قادمة ، وذلك لما لها من انعكاسات على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه البلدان .  
ومما يزيد من حدة آثار هذه المشكلة في بلداننا العربية ما تتصف به من هذه المشكلة من خصوصية تتمثل في:

1- تركزها في أوساط الشباب والنساء والباحثين عن عمل لأول مرة ، اذ سجلت الدول العربية معدل بطالة يعتبر الأعلى في العالم بالنسبة لشريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة حيث تفيد تقديرات عام 2003 بأن متوسط معدل البطالة لهذه الفئة العمرية في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا يبلغ نحو 26.5 % مقابل متوسط عالمي يبلغ 14.4 % ، وتتخطى نسبة الشباب العاطلين عن العمل 50% من مجموع العاطلين عن العمل في العديد من الدول العربية<sup>1</sup> .

2 - ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف المتعلمين والنساء حيث ان أكثر من 40% من العاطلين عن العمل هم من الحائزين على شهادات متوسطة او عليا ، وان معدلات البطالة بين النساء العربيات بشكل عام والشابات بشكل خاص هي الأكثر ارتفاعاً في العالم ، ويمثل الفارق في معدلات البطالة بين الجنسين النسبة الأعلى في العالم ، فمعدل البطالة بين النساء يفوق معدل البطالة بين الذكور بنسبة 30% .

### وفي السنوات الأخيرة أدت عوامل عديدة الى ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية ومن اهم هذه العوامل :-

- تضائل حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية وارتباط ذلك بتضائل معدلات الادخار في الدول العربية ، وما ترتب على ذلك من ضيق وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية في الدول العربية ، علاوة على تبنى سياسات استثمارية في معظم هذه الدول تركز على الاستثمارات كثيفة رأس المال وبالتالي تتضاءل احتياجاتها من العمالة.
- الارتفاع معدلات الزيادة السكانية حيث بلغ معدل النمو السكاني في الدول العربية نحو 2.6% في الفترة من 1985-1995 وتراجع الى 2.3% خلال الفترة 1995-2006 .
- ضعف مستوى التعليم وعدم تلائمة مع احتياجات سوق العمل .
- دخول المرأة بقوة سوق العمل وشغلها العديد من الوظائف التي حلت بها محل الرجل وبذلك فاقمت من نسبة الرجال العاطلين .
- ما أدت إليه برامج الإصلاح الاقتصادي التي مضت في تنفيذها كثير من البلدان العربية الى توقف القطاع العام عن توظيف مزيد من العمالة بل وسعيه الى تقليص العمالة المتواجدة لديه في الوقت الذي يستطيع فيه القطاع الخاص التعويض بتوفير فرص عمل تستوعب من خرج من القطاع العام وان كانت الدراسات تشير الى ان برامج الإصلاح الاقتصادي لم يكن لها الأثر الأكبر في رفع نسبة البطالة او زيادة أعداد المتعطلين ، وإنما يرجع

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - 2007

- السبب الرئيسي الى زيادة أعداد طالبي العمل لأول مرة والذي يعكس اثر الزيادة السكانية وعدم قدرة الاقتصاد الوطنى على استيعاب الزيادات فى قوى العمل
- التحولات التى طرأت على دور الدولة الاقتصادي والسياسى و الاجتماعى من ثم إجماعها عن الالتزام بتعيين فائض الخرجين فى وقت لم يتسع فيه سوق العمل لاستيعاب هؤلاء الخرجين .
  - أدت زيادة الأسعار الى تراجع فى حجم الطلب المحلى الذى اثر بدوره على النشاط الصناعى المحلى الذى لم يتسع ليستوعب فائض العمالة العربية .
  - أدت حرية التجارة وفتح الأسواق الى مزاحمة المنتجات المستوردة للإنتاج المحلى الغير منافس مما أدى الى تراجع هذا الإنتاج وتحوله الى قطاع طارد للعمالة .
  - ضعف تحرك الآليات السوقية وضآلة دورها وذلك لسبب عدم انتظام هذه الأسواق وما تعانية من نقص شديد فى المعلومات حول جانبى الطلب و الفرص .
  - شيوع البطالة السافرة على نطاق واسع فى أوساط الشباب المتعلم ناهيك عن البطالة المقنعة ،حيث تشير إحصاءات منظمة العمل العربية الى ان المنطقة العربية تمثل مكان الصدارة بين مناطق العالم المختلفة من حيث ارتفاع معدلات البطالة ، وان المعدل العام للبطالة فى المنطقة العربية يتجاوز 14%<sup>1</sup>

### جدول-1- شرائح معدلات البطالة فى البلدان العربية

فى عام 2005

مجموعات البلدان	معدلات البطالة 2005
جيبوتى – العراق- الصومال- فلسطين	اكثر من 25%
موريتانيا	20%-25%
السودان –تاليمن	15%-20%
الجزائر –تونس-المغرب-الاردن	12%-15%
مصر –السعودية-سوريا-ليبيا	10%-12%
لبنان-عمان	8%-10%
البحرين-الكويت-الامارات-قطر	اقل من 6%

المصدر : منظمة العمل العربية – التشغيل والبطالة فى البلدان العربية التحدى والمواجهة- مؤتمر العمل العربى الدورة 35 فبراير /مارس 2008 شرم الشيخ .

<sup>1</sup> صندوق النقد العربى- التقرير الاقتصادى العربى الموحد - 2007

كمتوسط للبلدان العربية جميعها في حين ان نصف بلدان المنطقة يتجاوز معدل البطالة لديها هذا المعدل المتوسط ، وتشير نفس التقديرات الى ان اجمالى عدد المتعطلين في الدول العربية عام 2006 يتجاوز رقم ال 17 سبعة عشر مليون متعطل عن العمل ، ومن الملاحظ من بيانات جدول -1- ان النسب العالية للبطالة تتركز في الدول غير النفطية والتي تعتمد اقتصادياتها على الزراعة والرعى وفيها تصل نسبة البطالة الى نحو 25% من قوة العمل في هذه البلدان . ويشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2007 الى الحاجة لتوفير 100 مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام 2020 للقضاء على البطالة في الدول العربية ، وان هذا يعنى ضرورة تحقيق معدلات نمو حقيقية للنتائج المحلى الاجمالي تتراوح بين 6-7 % وبشكل مستمر , وهو ما تقصر امكانيات العديد من الدول العربية عن تحقيقه .

### وتغلب على أسواق العمل العربية أهم الخصائص التالية :-

- ضعف مستوى التعليم حيث يسود التعليم دون المتوسط مع بعض التباين بين الدول العربية ، وتمثل فئة الأميين قاعدة عريضة من القوى العاملة في عدد من الدول العربية ، على سبيل المثال اليمن ، والسودان ، وموريتانيا والمغرب والسعودية ومصر ، بينما يرتفع متوسط التعليم نسبياً في لبنان والأردن ويلاحظ ان العمالة العربية ، حتى تلك العمالة في القطاع الصناعى ، لا تمتلك مستوى تعليمى يشابه تعليم عمالة بعض الأقاليم النامية الأخرى، على سبيل المثال دول جنوب شرق آسيا ، و يعزى ذلك الى البداية المتأخرة في الدول العربية .
- وتعانى أسواق العمل العربية من ندرة القدرات المعرفية العالية مقارنة مع أقاليم رئيسية أخرى ، ويتفاوت حجم المخزون المعرفى فيما بين الدول العربية وبعضها حيث يرتفع في الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل بفضل توفر التعليم العالى المجانى ، الا ان معظم العمالة ذات التعليم العالى تتكون من خريجي كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية وتتراوح نسبة خريجي العلوم والتكنولوجيا مابين ربع وثالث خريجي التعليم العالى وتشير البيانات المتاحة لعام 2005 ان مابين 32 و46 فى المائة من خريجي التعليم العالى متخصصين فى العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال والقانون فى المغرب وفلسطين و الأردن ولبنان ، ويستخلص من البيانات المذكورة ان نسبة عالية من القاعدة العريضة من الشباب العامل فى الدول العربية لا يحصل على التعليم والمهارات المناسبة مما يشير الى احتمال استمرار معانات أسواق العمل من ضعف المهارات لفترة طويلة من الزمن وبالتالي ضعف قدرة هذه الدول على التنافس بكفاءة فى الأسواق العالمية .

### ثانياً : سبل مواجهة المشكلة :-

كما هو معروف فان رفع معدلات النمو الاقتصادى وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة بالإضافة الى الإصلاحات المؤسسية للاقتصاد هى من أهم السبل للوصول الى خفض فى معدلات البطالة وزيادة فى معدلات التشغيل، حيث يرتبط النقص فى فرص العمل فى دول المنطقة العربية بعدم كفاية الاستثمارات وفشل العديد من محاولات التنمية وكذلك الإبقاء على أوضاع مؤسسية عتيقة وغير متطورة – رغم ان هذا ليس موضوع هذه الورقة - فإننا نرصد ان النقص فى فرص العمل يرجع الى عدم كفاية الاستثمارات فالتشغيل يتوقف قبل كل شىء على معدلات نمو وطبيعة

الاستثمارات فى المجتمع ويدلل البعض<sup>1</sup> على صحة ذلك بالتركيز الحادث لفئة الباحثين عن عمل فى فئة الباحثين عن عمل لأول مرة وهو مايفيد ان برامج الإصلاح الاقتصادى لم تكن هى السبب الوحيد فى ارتفاع نسب البطالة او زيادة اعداد المتعطلين وإنما يرجع السبب الرئيسى الى زيادة اعداد طالبي العمل لأول مرة والذي يعكس اثر الزيادة السكانية من ناحية وعدم قدرة الاقتصاد الوطنى ونقص الاستثمارات على استيعاب الزيادات فى قوة العمل .

ومع تطبيق معظم الدول العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادى الرامية الى سيادة علاقات السوق وقيادته للاقتصاد مع تقليص دور الدولة والذي تمثل فى التزام عدد كبير من الدول العربية باتفاقيات إقليمية ودولية لتحرير التجارة والأسواق ، الى الخارج وتوقف الحكومة والقطاع العام عن الاستمرار فى توظيف عمالة جديدة بالإضافة الى تقليص فرص الهجرة الى الخارج فان مواجهة مشكلة البطالة أصبحت تتطلب سياسات على المدى البعيد واخرى للمدى القريب ، وتشير التقارير الدولية الى أهمية إجراء إصلاحات ترتبط بتحسين البنية المؤسسية وأساليب إدارة التنمية وتفعيل دور القطاع الخاص والتحول الى اقتصادات أكثر تنوعاً، وكذلك إتباع سياسات جادة بشأن الحد من النمو السكانى وإصلاح التعليم ،

وعلى المدى القصير و الاتى فان الأمر يستدعى إيجاد حلول سريعة للنهوض بالتشغيل وفى هذا المجال يرى البعض ضرورة توفر برامج تقدم حلول مباشرة تهدف الى زيادة معدلات التشغيل وذلك من خلال التدخل المباشر من قبل الدولة فى أسواق العمل العربية .

وللتغلب على ظاهرة البطالة تسعى الدول العربية إلى انتهاج سياسات اقتصادية هادفة الى رفع معدلات النمو الحقيقى وزيادة الاستثمارات وهى التى تؤدى – على المدى الطويل – الى تحسين القدرة على توليد فرص العمل والدخل، إلا انه وبسبب محدودية اثر الإصلاحات الاقتصادية التى نفذتها العديد من الدول العربية وما أدت إليه فى معظم الأحيان من تزايد معدلات البطالة والفقر لأسباب ليس هنا مجال للخوض فيها فان العديد من البلدان قد وجدت ان هناك ضرورة لتنفيذ سياسات تشغيل تدخلية ومباشرة بهدف زيادة فرص العمل والتشغيل المتاحة للمتعطلين من أبناءها ، ولعل ماسبق الإشارة من خصائص تتعلق بالإمكانات والمهارات المعرفية وضعف مستوى التعليم قد ابرز ضرورة وجود سياسات وأنشطة هادفة الى دعم عمليات التشغيل بجانب البرامج الاستثمارية .

وقد كان من أهم هذه السياسات ما ارتكز على دعم وترسيخ ثقافة التشغيل والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة و الاهتمام ببرامج التدريب و التعليم و تنظيم اسواق العمل من خلال التأثير الايجانى على قوى الطلب والعرض، بالإضافة الى اصدار التشريعات الملائمة فى هذا الشأن.

و تقوم الآليات الداعمة لتشغيل العاطلين عن العمل والمرتبطة ببرامج التشغيل المختلفة و بالسياسات التى ترمى الى تسهيل إدماج الباحثين عن العمل فى سوق العمل ، بالإضافة الى إدارة مخاطر هذه السوق من خلال توفير دخل فى فترات البطالة او التوقف عن العمل ، وتنقسم هذه السياسات الى ما يسمى سياسات سوق العمل النشطة ، والسياسات غير النشطة ، وتشمل السياسات النشطة تقديم دعم الأجور ، والتوظيف ، والتدريب، وإعادة تدريب المسرحين من العمل ، وبرامج التوظيف المباشر واستحداث المشاريع وتقديم خدمات البحث عن عمل ، بينما تشمل السياسات غير النشطة تقديم إعانات وتأمين البطالة والتقاعد المبكر ، وبالإضافة الى مساهمتها فى معالجة بعض الاختلالات المرتبطة بالتشغيل

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادى – مرجع سابق .

وسوق العمل ، فان هذه السياسات يمكن ان تساهم بشكل ملحوظ فى التخفيف من البطالة ، خاصة اذا ماتم تصميمها ومتابعتها وإجازتها بشكل جيد .

وتصنف الآليات الداعمة لتشغيل العاطلين عن العمل و المرتبطة بالسياسات النشطة فى الدول العربية فى ثلاثة أجزاء ،هى الآليات الداعمة للعرض والآليات الداعمة للطلب على العمالة ، والآليات الهادفة الى التنسيق بين جانبى العرض و الطلب و زيادة كفاءة التشغيل فى سوق العمل .

وتهدف اليات جانب العرض الى زيادة عرض العمالة كمأ و نوعاً ، وتتضمن بشكل رئيسى برامج التدريب و التعليم المهنى ، وهى تحتوى على برامج تطوير ومهارات القوى العاملة وقدراتها وتسهيل انتقال الشباب من الدراسة الى سوق العمل عبر التدريب والتأهيل وإعادة التدريب التقنى والادارى وغيره ، وكذلك تتضمن هذه الآليات إعادة إدماج الموظفين والعمال المسرحين نتيجة برامج إعادة الهيكلة التى جرى تطبيقها فى مختلف الدول العربية .

أما اليات جانب الطلب فتهدف الى تحفيز الطلب على العمالة ، وتسهيل توليد الوظائف ، وتتضمن دعم الأجور و الوظائف ، والإشغال العامة ، والتشغيل لحساب العامل ، وتأسيس المشاريع الصغيرة ، وهى تحتوى على برامج تشجيع الطلب على العمالة مثل تحسين التشريعات وتخفيض تكلفة التوظيف بالنسبة للمتقنين الجدد ، وتشجيع الاستثمارات والتوسع فى التوظيف ، ودعم انشاء مشاريع تستهدف فئة الشباب والداخين الجدد لسوق العمل بالإضافة الى تشجيع برامج التكامل الاقتصادى المحلى والعربى .

وتتطورى برامج التنسيق بين العرض والطلب على عدة مؤسسات و آليات ، مثل مكاتب التوظيف و المساعدة فى البحث عن عمل ، وذلك من خلال زيادة تدفق المعلومات العائدة لكل من الطرفين وبالتالي تقليص الفترة الزمنية اللازمة للبحث والحصول على فرص عمل مناسبة و تقليل كلفة ذلك . كما تساهم تلك الآليات فى مراقبة سير سوق العمل وتحسين أدائه ، وهى تتضمن العمل على إنشاء بعض المؤسسات واعتماد بعض الآليات فى هذا المجال مثل التوسع فى إنشاء مكاتب التوظيف والمساعدة فى البحث عن عمل ، قواعد المعلومات الدقيقة حول العرض والطلب فى سوق الايدى العاملة وكذلك التوسع فى إنشاء مكاتب ومنظمات مراقبة سوق العمل وتحسين أدائه .

### **ثالثاً : تمويل برامج التشغيل المختلفة :-**

وبالطبع فان تطبيق هذه المجموعات من البرامج والسياسات يختلف من دولة لأخرى ، اذ تتفاوت الدول فى مدى تبنى كل او بعض هذه البرامج وكذلك فى طريقة تطبيقها ومدى اتساع هذه البرامج لتغطى أقاليم أو صناعات بعينها . على أن من المتفق عليه ان الأخذ بهذه البرامج ينطوى على تكلفة عالية قد تفوق طاقة العديد من الدول العربية ، وبصرف النظر عن التكلفة التقنية والمؤسسية فانه من المعتقد ان التكلفة المالية تشكل عبئاً لا يستطيع العديد من هذه الدول الوفاء به .

## جدول الإنفاق على البرامج

ويعرض جدول (2) نسب الإنفاق على برامج التشغيل من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي فى بعض الدول العربية

### جدول-2- توزيع الإنفاق على مكونات برامج التشغيل فى بعض الدول العربية 2003

(نسب مئوية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي)

الدول	المجموع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي
الجزائر	1.6
تونس	1.5
مصر	1.4
المغرب	1.3
الاردن	1.2
لبنان	1
قطر	0.9
اليمن	0.7
المتوسط	1,2

المصدر : صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2007

ومنه يتضح ضاللة ماتم انفاقة فى مختلف الدول العربية لهذا الغرض وكيف ان المتوسط العام لما تنفقه الدول المتوفر عنها بيانات لايتجاوز 1.2% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 ، وان هذه النسبة لاتتجاوز 0.7% فى حالة اليمن ناهيك عما تمثله هذه النسبة فى دول عربية اخرى مثل الصومال وليبيا والعراق وغيرها من مناطق التوترات الاجتماعية .

ولعل هذه الأوضاع المتمثلة فى تدنى ماتخصه الدول العربية للإنفاق على برامج التشغيل والناتج من تدنى قدراتها الاقتصادية هو الذى دفع البعض منها الى طلب العون الدولى والعربى لتمويل تنفيذ هذه البرامج وهو أيضا الذى دفع العديد من صناديق المعونة العربية ، ان تضمن برامجها مخصصات محددة لتمويل إنشاء وتنفيذ هذه البرامج باعتبارها من أهم برامج الدعم التنموى الذى تقدمه هذه الصناديق للدول الشقيقة .

## رابعاً : الصناديق العربية والدعم التنموي البيئي :-

### الملاح الرئيسية للعون الانمائى العرب .

مع تدفق الفوائض النفطية على بعض الدول العربية منذ منتصف القرن الماضى سعت هذه الدول الى تأسيس صناديق مالية تودع بها مبالغ مالية تخصصها حكومات هذه الدول لتقدم كدعم مالى واقتصادى لدول العالم المختلفة وعلى رأسها الدول العربية الشقيقة ، ويمكن حصر أهم الملاح الآتية<sup>1</sup> لهذه الصناديق :-

1- تقدم الدول العربية مساعداتها الإنمائية عبر قنوات متعددة اهمها المساعدات الرسمية الثنائية ، والتمويل الانمائى المقدم من الصناديق الوطنية ومتعددة الأطراف ، إضافة الى المساعدات المقدمة من الهيئات الخيرية والجهات غير الحكومية لدعم مشاريع مكافحة الفقر ، وبرامج الصحة والتعليم و الإغاثة ، وهى مساعدات لا تتوفر عنها البيانات الكافية لتحديد حجمها ونسبتها من تدفقات العون الانمائى العربى.

2- تكتسب المساعدات العربية أهميتها بالنظر لكونها أكثر يسراً و اقل تكلفة من مصادر التمويل الاخرى التجارية و الإنمائية إذ تتميز هذه المساعدات فى شكلها الثنائى ومتعدد الأطراف بصفة عامة ، بشروط ميسرة تتمثل فى انخفاض سعر الفائدة وطول فترتى السماح والسداد ، وشموليتها على المنح والهبات ، إضافة الى انها مساعدات غير مشروطة ، مما يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لاستغلالها وإدارتها بمرونة كافية وبما يستجيب لأولوياتها وقدراتها

3- ارتباط حجم هذه المساعدات بالارتفاع والهبوط فى أسعار النفط وفى هذا الصدد يمكن ملاحظة المراحل الآتية فى تطور العون الانمائى العربى

المرحلة الأولى وهى تغطى الفترة الزمنية 1970-1984 وتميزت هذه المرحلة بارتفاع مطرد فى حجم المساعدات الإنمائية العربية ، اذ ارتفعت من حوالى 7.7 مليار دولار للفترة 1970-1974 اى بمتوسط سنوى قدرة 1.5 مليار دولار الى حوالى 31.9 مليار دولار للفترة 1975-1979 وبمتوسط سنوى قدرة 6.4 مليار دولار ثم الى حوالى 32.7 مليار دولار للفترة 1980-1984 وبمتوسط سنوى قدرة 6.5 مليار دولار وقد عكس ذلك النمو الارتفاع الكبير فى عوائد الصادرات النفطية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضى ، كما شهدت تلك الفترة نمواً ملحوظاً للعمل الانمائى العربى وتنظيمه فى اطر وكيانات مؤسسية تمثلت فى إنشاء وتطوير أنشطة صناديق التنمية العربية الوطنية ومؤسسات التمويل الانمائى العربية و الإقليمية ومنظمات العمل العربى المشترك .

وشهدت المرحلة الثانية ، التى امتدت من عام 1985 حتى عام 1999 تراجعاً فى تدفقات العون الانمائى العربى نتيجة تراجع أسعار النفط خلال الفترة وبالتالي العائدات النفطية ، وتنامى الاحتياجات الوطنية للدول العربية المانحة لتوجيه قدر اكبر من مواردها المالية لاستكمال بناها الأساسية ودعم هياكلها الاقتصادية اذ انخفضت المساعدات الإنمائية المقدمة خلال تلك المرحلة من حوالى 15.5 مليار دولار للفترة 1985-1989 بمتوسط سنوى 3.1 مليار دولار الى حوالى 13.4 مليار دولار وبمتوسط سنوى قدرة 2.7 مليار دولار للفترة 1990-1994 ثم الى حوالى 6.8 مليار دولار وبمتوسط

<sup>1</sup> - صندوق النقد العربى- التقرير الاقتصادى—مرجع سابق.



سنوى قدره 1.4 مليار دولار للفترة 1995-1999 وهو ادنى متوسط سنوى وصل اليه العون الانمائى العربى خلال العقود الثلاثة الماضية .

وفى المقابل شهدت المرحلة الثالثة من عام 2000 الى 2004 اتجاهات تصاعدية من تدفقات العون الانمائى العربى ، حيث ارتفع متوسط حجم هذه المساعدات الإنمائية ليصل الى حوالى 3.2 مليار دولار سنويا ، وبلغ اجمالى حجم المساعدات الإنمائية 15.8 مليار دولار خلال هذه الفترة

وبشكل عام فانه على مدى 37 عام فان المتوسط السنوى لحجم المعونات الإنمائية العربية لم يتجاوز 3.6 مليار دولار 1970-2007 وهو رقم يفوق قيمة العون فى عام 2007 الذى لم يتعد 3.5 مليار دولار لهذا العام ويفوق أيضا رقم 2006 وهى سنوات فوران فى الأسعار ، وبالتالي الدخول النفطية للدول العربية المانحة ، بما يشير بوضوح الى تدنى الأهمية المطلقة والنسبية لما تمنحه هذه الدول للدول الشقيقة والمنظمات التنموية العربية الأخرى .

### 3-الدعم المؤسسى والتدريب

بخلاف ما يوفره التمويل العربى من أموال ضرورية لإنشاء وتطوير المشاريع فان مؤسسات وصناديق التنمية العربية تقوم بموجب سياساتها التمويلية ومن خلال عملياتها وقروضها ومعوناتها الفنية ، بتمويل برامج للدعم المؤسسى والتدريب فى المؤسسات والشركات المستفيدة القائمة على تنفيذ وإدارة المشاريع الممولة ويشمل الدعم المؤسسى تجهيز الجهات المستفيدة ببرامج ومنظومات حديثة للمعلومات ، وتوفير أجهزة الحاسوب ، وتوفير خبراء وفنيين لفترات محددة ولإغراض ذات صلة بأهداف المؤسسات المعنية وتطوير أنشطتها وزيادة إنتاجيتها كما تشمل تلك الجهود ايضا برامج التدريب لمختلف لمختلف المستويات والتخصصات الى تهتم بالمشاريع الممولة وتسهم برامج التدريب فى ارتقاء بتكوين الكوادر وزيادة قدراتها مما ينعكس على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فى سائر الدول العربية ، وتشمل تلك البرامج التدريبية مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والاجتماعية ، ويتم انجاز عمليات الدعم المؤسسى والتدريب من خلال القروض الممولة للمشاريع وكذلك من خلال المعونات والمنح التى تسهم بدور رئيسى وهام فى هذا المجال (1) .

ومن الجدير بالذكر ان هذا الدور المساند لصناديق ومؤسسات التنمية لا يقل أهمية عن دورها فى التزويد بالأموال اللازمة لإنشاء وتطوير المشاريع الإنمائية ذاتها ذلك ان عناصر الدعم المؤسسى والتدريب تتعلق جلها بتطوير قدرات الموارد البشرية وهى من اهم عناصر التنمية على المدى الطويل .

4- لتوفير مزيد من التنسيق والفاعلية فى عمليات العون ولزيادة الاستخدام الأمثل وللقدرات المتوافرة لدى صناديق ومؤسسات التمويل الانمائى العربية<sup>1</sup> ، فقد تم إنشاء مجموعة التنسيق عام 1974 التى تضم حالياً عضوية تسع مؤسسات من بينها ثلاثة مؤسسات وطنية ، هى الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق السعودى للتنمية وصندوق ابوظبى للتنمية وست مؤسسات إقليمية هى الصندوق العربى للإئماء الاقتصادى والاجتماعى ، البنك الاسلامى للتنمية ، صندوق أوبك للتنمية الدولية ، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا وبرنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية (اجفند) وصندوق النقد العربى ، ويتولى الصندوق العربى للإئماء الاقتصادى والاجتماعى مهام أمانة هذه المجموعة ، وتعد مجموعة التنسيق اجتماعات دورية تتبادل فيها وجهات النظر

<sup>1</sup> عبد الحميد الزلقى -دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية فى تمويل التنمية العربية 1998-2007-المؤتمر العلمى التاسع ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أعمال المؤتمر العلمى التاسع - القاهرة - نوفمبر 2008 .

فى عدد من الموضوعات المتعلقة بالسياسات والعمليات وتتبادل المعلومات عن طلبات التمويل المقدمة لكل عضو من أعضاء المجموعة ، ويتم مراجعة الوضع الخاص ببعض الدول والمشاريع ذات الأولوية ، وبحث علاقة المجموعة مع المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية ، كما يعمل أعضاء المجموعة على تعزيز التعاون الاقليمي مع البلدان المستفيدة وتنفيذ المشاريع المشتركة .

### خامساً: تطور العمليات التمويلية العربية – العربية

لقد تطورت العمليات التمويلية العربية – العربية خلال السنوات العشر الماضية (1998-2007) على النحو الوارد فى جدول (3)

### جدول (3) تطور العمليات التمويلية للدول العربية خلال الفترة (1998-2007)

مليون دولار

السنة	القيمة الاجمالية	القيمة للدول العربية	%
1998	2485	1564	62.9
1999	2676	1665	62.2
2000	2269	1832	54.4
2001	3902	2110	54.1
2002	3879	2521	65
2003	4518	2627	85.1
2004	3106	1708	55
2005	2775	2232	59
2006	3497	2279	65.2
2007	4587	2704	58.9
المجموع	35793	21241	59.3

اذ يتضح منه وصول القيمة التراكمية لمبالغ هذا الدعم الى نحو (21) مليار دولار امريكى تمثل نحو 59% من اجمالى المعونات التى قدمتها المؤسسات العربى لدول العالم ، ويلاحظ ان قيمة الدعم العربى البينى خلال الفترة المشار اليها قد اخذت اتجاهاً تصاعدياً خلال هذه الفترة حيث ارتفع من 1.06 مليار \$ فى 1998 حتى وصل لنحو 2.7 مليار \$ فى 2007 ، وقد لوحظ تذبذب نسبة هذا الدعم الى اجمالى ماقدمته الصناديق العربية لدول العالم المختلفة حيث وصلت

هذه النسبة الى اقصاها فى عام 2006 حيث كانت نحو 65.2% ، نحو 65% فى 2002 بينما كانت نحو 62% فى عامى 1998-1999 مع ملاحظة هبوطها عن هذه المستويات فى الأعوام الأخرى 2004،2001،2000.... الخ على النحو الوارد فى جدول (3)

وبمتابعة ارقام هذا الجدول أيضا يسهل ملاحظة ان أرقام الدعم العربى ترتبط فى صعودها وهبوطها بحركة عوائد الصادرات النفطية خلال فترة الدراسة .

ولا تقتصر أهمية المعونات التنموية العربية على مقدار ماتخصصه الصناديق من أموال لمختلف الدول وإنما تكتسب هذه المعونات أهميتها أيضا من مائودى إليه من جذب ممولين وما نحين آخرين غير عرب لتقديم دعمهم التنموى لهذه البلدان اعتماداً على المصدقية التى تكتسبها هذه البلدان نتيجة دخول الصناديق العربية فى زمرة المانحين والمستثمرين لهذ الدول .

#### الأهمية النسبية لمؤسسات تقديم المعونات الإنمائية العربية

كما يتضح من جدول (4) فان الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى و الاجتماعى يعتبر اهم مصدر بين مصادر تقديم المعونات الإنمائية حيث انه قدم خلال الفترة 1998-2007 ما قيمته 10.10 مليار \$ امريكى تمثل نحو 47.7% ممن قيمة ماقدمته هذه المؤسسات خلال نفس الفترة وان هذه المبالغ استخدمت فى تمويل انشاء 160 مشروع تنموى تمثل نحو 24.2% من اجمالى المشاريع التى مولتها هذه المؤسسات فى الدول العربية المختلفة يليه فى الاهمية البنك الاسلامى للتنمية باجمالى مبالغ تصل الى نحو 5.4مليار \$ امريكى وتمثل نحو 25.5% من اجمالى ماقدمته المؤسسات العربية الى الدول العربية .

#### جدول (4) العمليات التمويلية حسب جهات المنح خلال الفترة 1998-2007

مليون دولار

المؤسسات التمويلية	قيمة الدعم	%	عدد المشاريع	%
البنك الاسلامى	5406.1	25.5	291	43.8
صندوق ابو ظبى	1267.7	6	30	4.5
صندوق اوبك	664.7	3.1	66	9.9
الصندوق السعودى	1095.18	5.2	61	9.2
الصندوق العربى	10117	47.7	160	24.1
الصندوق الكويتى	2669.9	12.6	57	8.6
المجموع	21220.53	100	665	100

وقد مولت هذه المبالغ نحو 291 مشروعاً تنموياً يشكل نحو 43.8% من اجمالي عدد المشروعات فى مختلف الدول العربية التى قامت بتمويل من هذه المؤسسات ، يلى كل من الصندوق العربى والبنك الاسلامى فى الأهمية الصندوق الكويتى ثم صندوق ابو ظبى ثم الصندوق السعودى .

وقد توزعت المشروعات الممولة عربياً او التى ساهمت المعونات العربية فى تمويلها بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى فى الدول العربية بحيث احتلت مشروعات النقل والمواصلات نحو 28.9% من اجمالى عدد هذه المشروعات تليها فى الأهمية مشروعات الطاقة التى استحوذت على نحو 27.4% من اجمالى التمويل العربى ثم مشروعات المياه والصرف الصحى والزراعة والصناعة وذلك على النحو الوارد فى جدول (5) .

### الأهمية النسبية للمعونات الإنمائية العربية البيئية :-

كما يتضح من جدول (5) فانه بصرف النظر عن حجم المبالغ التى تخصصها جهات الدعم العربية فانه خلال الفترة 1998-2007 لم تتجاوز نسبة هذا الدعم الى اجمالى الاستثمارات فى الدول العربية 208% كمتوسط بالإضافة الى تذبذبها من سنة لأخرى وارتباط ذلك بحركة أسعار النفط فى الأسواق الدولية .

### جدول (5) الأهمية النسبية

لمساهمات التمويل العربى فى اجمالى الاستثمارات فى الدول العربية خلال الفترة 1998-2007 %

الفترة 1998-2007	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
5.6	6.2	2.2	7.0	2.2	3.8	1.1	0.5	14.8	5.7	17.3	الأردن
5.4	3.3	0.0	6.0	2.4	0.0	9.8	5.1	13.4	49.9	14.5	البحرين
2.2	1.4	1.4	0.2	1.8	3.6	3.1	3.3	3.2	1.8	2.3	تونس
23.3	0.0	21.3	20.2	41.6	24.0	14.7	47.9	38.6	46.3	0.0	جيبوتى
2.9	1.6	0.3	2.0	2.6	3.3	13.6	4.5	9.8	1.6	0.7	السودان
3.0	1.4	3.7	2.1	0.2	1.5	1.6	4.5	0.0	11.4	7.1	سوريا
3.6	6.0	3.5	4.6	0.0	4.3	1.0	0.0	7.4	1.4	5.4	عمان
3.2	3.9	6.0	4.3	0.0	2.5	4.0	4.7	2.7	1.2	2.4	لبنان
1.5	1.0	2.0	1.0	2.9	4.0	3.3	0.9	0.4	0.8	0.7	مصر
2.2	1.5	2.2	3.0	1.3	3.3	3.0	2.7	1.9	1.5	1.3	المغرب
13.9	19.9	4.2	3.7	31.1	5.6	12.5	45.3	3.5	11.7	3.8	موريتانيا
6.4	5.9	6.9	5.1	8.5	8.7	6.0	14.8	1.8	3.3	1.9	اليمن
2.8	2.5	2.5	2.8	2.2	3.5	3.8	3.1	2.6	2.7	2.8	المجموع

المصدر: التقرير العربى الموحد لعام 2008 العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية 2007

وإذا كانت ارقام الجدول توضح ضآلة النسبة المئوية لاجمالي المعونات العربية الى اجمالى الاستثمارات العربية بشكل عام بالإضافة الى ما يوضحه جدول(2) من ضآلة ما يخصص من اجمالى ال GDP فى البلدان العربية ، فلنا ان نتخيل من باب اولى ضآلة هذه المساهمة فى حزمة برامج دعم التشغيل فى الدول العربية بوضعها الحالى .

ورغم عدم وجود بيانات منشورة يمكن منها معرفة وتحديد قيمة ما ينفق على برامج التشغيل تحديداً فإنه يمكن القول ان أهمية هذه المعونات يمكن استنتاجها من التوزيع القطاعى بين قطاعات الاقتصادات العربية حيث تشير بيانات جدول (2) الى استحواد قطاعات النقل والمواصلات والاتصالات على نحو 28.8% وقطاعات الطاقة على 27.4% اى على اكثر من 55% من اجمالى ما يتم منحة للدول المختلفة وهى فى نفس الوقت تعتبر القطاعات الرائدة فى الاقتصادات العربية فى مجال التشغيل وخلق فرص العمل وبشكل متزايد فى تلك الاقتصادات (جدول 6).

#### جدول (6) العمليات التمويلية للمؤسسات والصناديق العربية حسب القطاعات المستفيدة خلال الفترة 1998-2007

مليون دولار

القطاعات	القيمة	%
النقل والمواصلات	6116.7	28.9
الطاقة	5821	27.4
المياه والمجارى	2362.4	11.1
الزراعة	1473.6	6.9
الصناعة والتعدين	1483.6	7
اخرى	3963	18.7
المجموع	21220.5	100

أوجه النقص وسبل التحسين لفاعلية الدعم العربية فى مجال برامج التشغيل :-

## ملاحظات ختامية

1- ضالة ما تخصصه الصناديق من اجل التعاون التتموى العربى ، وفى هذا الصدد لايجب ان يحتج بان نسبة ماتقدمه الدول العربية المانحة يتجاوز النسب لدى الدول المانحة غير العربية ، وذلك بسبب أننا نتحدث عن دول عربية سواء كانت مانحة او ممنوحة ونتحدث عن مصير مشترك ونتحدث عن مسئولية جماعية عن الأمن القومى العربى ، ونتحدث عن مخاطر مشتركة وأعداء مشتركين وفى نفس الوقت عن مستقبل ومصير واحد ، ولذلك فلا يصح ان يقاس حجم ماتقدمه الدول المانحة العربية الى الدول الممنوحة بمعايير او مقاييس المنظمات الدولية .

ان التعاون البننى العربى يجب ان يقوم على قاعدة ضرورة العمل على تلبية الاحتياجات التمولية التتموية العربية الضرورية وان هذا حق لكافة الشعوب العربية وليس منحة .

لإحداث نقله فى حياة الشعوب العربية جميعاً يجب ان يكون هناك إيمان بان الموارد مشتركة وبالذات اذا كانت ريعية ، كما ان المخاطر مشتركة ، وان قدرة اى كيان سياسى عربى على الحفاظ على موارد وثرواته رهن بالقدرة العربية الشاملة على – مواجهة المخاطر- والتاريخ الحديث خير دليل شاهد على مانقول.

2- ضرورة توفير الدعم الملائم للمنظمات العربية المشتغلة بقضايا البطالة والتشغيل لتمكنها من تنفيذ برامجها المتعلقة بالتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل وتقديم الدعم الفنى ، والمشورة القانونية وتوفير إمكانيات التنسيق العربى فى مجالات التشغيل وتقوية أسواق العمل .

## المراجع

- 1- الصندوق العربى للإئماء الاقصادى و الاجتماعى التقارير السنوية ، 2005-2008 .
- 2- صندوق النقد العربى-التقرير الاقصادى العربى الموحد، 2007- 2008
- 3- د.عبد الحميد الزقلى -دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية فى تمويل التنمية العربية 1998-2007- المؤتمر العلمى التاسع ، الجمعية العربية للبحوث الاقصادية أعمال المؤتمر العلمى التاسع – القاهرة – نوفمبر 2008.
- 4- د.محمود منصور عبد الفتاح – دور التعاونيات فى مواجهة البطالة الريفية بين الشباب ، الندوة القومية حول التعاونيات الإنتاجية ودورها فى توفير فرص العمل للشباب – منظمة العمل العربية – تونس 2008 .
- 5- صندوق ابو ظبى – التقارير سنوية .
- 6- الصندوق الكويتى - التقارير سنوية .
- 7- الصندوق السعودى- التقارير سنوية .

ملحق (1) العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية

حسب الجهة المانحة بنهاية عام 2007

مليون دولار

المؤسسات التمويلية	قيمة الدعم	%	عدد المشاريع	%
البنك الاسلامى	11879.7	25.1	951	42.3
صندوق ابو ظبى	2700.4	5.7	99	4.4
صندوق اوبك	1276.3	2.7	176	7.9
الصندوق السعودى	4050.7	8.5	194	8.7
الصندوق العربى	19446	41	510	22.8
الصندوق الكويتى	8024.8	16.9	288	13
المصرف العربى	9.6	09.	2	-
المجموع	47387.4	100	2220	100

المصدر : الصندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2007

ملحق (2) العمليات التمويلية للمؤسسات والصناديق العربية حسب القطاعات المستفيدة بنهاية 2007

مليون دولار

القطاعات	القيمة	%
النقل والمواصلات	10600.5	22.4
الطاقة	134422.7	28.4
المياه والمجارى	4466.4	9.4
الزراعة	6404.3	13.5
الصناعة والتعدين	6635.6	14
اخرى	5847.9	12.3
المجموع	47387.4	100

المصدر : صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2007

\* \* \* \* \*